التقييم المحاسبي لفعالية أسلوب القياس المرجعي بهدف احتواء الأخطار الاستراتيجيةالمتعلقة بعدم مواكبة التغيرات والتطورات التكنولوجية "دراسة ميدانية"

خالد محمد رحيل سالم

الملخص:

تواجه المصارف في الآونة الأخيرة العديد من المتغيرات التي تهدد بقاءها واستمرارها ومن أهمها التغيرات والتطورات السريعة في التكنولوجيا مما أدي الى تعرضها للأخطار الاستراتيجية من أهمها الأخطار الناتجة عن عدم مواكبة التغيرات والتطورات التكنولوجية, ومن هنا جاءت هذه الدراسة لاحتواء هذه الأخطار من خلال تقييم فعالية أسلوب القياس المرجعي, وقد خلصت الدراسة بأنه توجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين فعالية المقاييس المرجعية واحتواء الأخطار الاستراتيجية الناتجةعن عدم الأخذ بالتغيرات التكنولوجية.

Abstract:

Recently, banks face several variables which threaten their survival and continuity, the most important of which include the rapid developments and changes in technology. This, in turn, led them to face strategic risks, the most important of which are those risks resulting from not coping with technological developments and changes. Consequently, this study came to reduce these risks through evaluating the effectiveness benchmar kingmethod The study found thatthere is a statistically significantpositive relationship between the effectiveness of benchmarks and reducing strategic risks resulting from not considering technologicalchanges.

أولاً: المقدمة:

تواجه منشآت الأعمال في الآونة الأخيرة وبالأخص المصارف العديد من الضغوطات بسبب سرعة التغيرات في بيئات الأعمال والتطورات التكنولوجية وزيادة حدة المنافسة المحلية والخارجية وإزالة الحواجز التجارية بين دول العالم, مما أثر ذلك على أهدافها واستراتيجياتها وبروز أخطار استراتيجية التي تؤثر على بقاءها واستمرارها ومن الأخطار الاستراتيجية المهمة الأخطار المتعلقة بعدم مواكبة التغيرات والتطورات التكنولوجية باعتبارها قطاع المصارف أكثر القطاعات تأثراً بالتطورات والتغيرات التكنولوجية حيث مواكبة هذه الأخطار تؤدي مقابلة احتياجات العملاء من حيث تحسين الجودة وتخفيض التكاليف والتوقيت المناسب للاستجابة لهم سوآءا للسلع أو الخدمات, ولاحتواء الأخطار المتعلقة بعدم مواكبة التغيرات والتطورات التكنولوجية ظهرت العديد من أساليب المحاسبة الإدارية الحديثة لتدعيم نجاح منشآت الأعمال ومساعدتها في الاستمرار في المنافسة, ومنها أسلوب القياس المرجعي كأداة هامة لمحاكاة أفضل الممارسات سواء كانت داخل منشآت الأعمال أو خارجها وكذلك داخل الصناعة الواحدة أو الصناعات المختلفة.

ثانياً: مشكلة البحث:

تتعرض بيئات الأعمال في الآونة الأخيرة للعديد من التغيرات المتسارعة في شتى المجالات وبالأخص في المصارف بسبب اعتبارها الأكثر قطاعات حساسية لتأثرها بالتقلبات والتطورات التكنولوجية مما أدى إلى دخول منافسين جدد بخدمات وتقنيات حديثة واشتداد المنافسة بين المصارف وهذا بدوره أدى إلى تعقيدالعملياتالمصرفية وزيادة الأخطارالمرتبطةبها, وبالأخص الأخطار الاستراتيجية المتعلقةبعدم مواكبة التغيرات والتطورات, حيث يجب على إدارة المصارف معرفة الأخطار التي تواجها والعمل على احتوائها وإدارتها بكفاءة وفعالية بما لا يؤثر على ربحيتها وميزتها التنافسية, وذلك حتى تواكب رغبات واحتياجات العملاء, و لضمان نجاح المصارف وزيادة قدرتها على البقاء والاستمرار وتحقيق ميزة تنافسية مستدامة يتم من خلال احتواء الأخطار الاستراتيجية وبالأخص الأخطار المتعلقة بعدم مواكبة التغيرات والتطورات التكنولوجية, الذي برز أهميته في الآونة الأخيرة نتيجة تأثيره على قيمة المصارف.

وبالتالي كان على المصارف استخدام أساليب محاسبة إدارية متقدمة لاحتواء الأخطار الاستراتيجية المتعلقة بعدم مواكبة التغيرات والتطورات التكنولوجية ومن أهمها أسلوب القياس المرجعي الذي يعتبر من الأساليب المهمة في تقييم الأداء الاستراتيجي لمنشآت الأعمال, حيث سوف يتم تقييم فعالية أسلوب القياس المرجعي بهدف احتواء الأخطار الاستراتيجية في المصارف.

وبالتالي يمكن تلخيص مشكلة البحث في النقاط التالية:

- لا تراعي أساليب تقييم الأداء التقليديةالبعد الاستراتيجي وتقتصرعلى النظرة الداخلية الضيقة ومن ثم فهي لا تساعد على دراسة وتقييم أداء المنافسين وبالتالي لا تساعد علي تقوية مركز منشأة الأعمال التنافسي.
- تهدد الأخطار الاستراتيجية بشكل جوهري على استمرار وبقاء منشآت الأعمال ومن ثم فهي في حاجة إلى أساليب إدارة أداء استراتيجي تساعدها على احتواء هذه الأخطار.
- تواجه المصارف التجارية في الآونة الأخيرةالأخطار المتعلقة بعدم مواكبة التغيرات والتطورات التكنولوجية باعتبارها أكثر قطاعات تأثراً بالتطورات والتغيرات التكنولوجية.

ثالثاً: هدف الدراسة:

تهدف الدراسة بصفة رئيسية إلى تعزيز الميزة التنافسية للمصرف بصفة مستدامة من خلال مواكبة التغيرات والتطورات التكنولوجية.

رابعاً: أهمية الدراسة:

تستمد أهمية البحث من خلال مساهماتها من الناحيتين العلمية والعملية, ويمكن توضيحها

كما يلي:

١. من الناحية العلمية: تتمثل الأهمية العلمية للبحث فيما يلي:

أ. تعتبر هذه الدراسة هي الأولى من نوعها حسب علم الباحث التي تناولت تقييم فعالية أسلوب القياس المرجعي من أجل احتواءأحد أهم الأخطار الاستراتيجية وهي الأخطار الناتجة عن عدم الأخذ بالتغيرات التكنولوجية, وبالتالي تعتبر أضافه علمية في الفكر الأكاديمي في مجال موضوع الدراسة.

ب.تدعيم جهود البحوث العلمية التي درست في بيئة الأعمال الليبية.
ج. تركيز موضوع البحث على أهم المتغيرات التي تؤثر في بقاء واستمرار منشآت الأعمال والمتمثلة في الأخطار الاستراتيجية ومن أهمها الأخطار الناتجة عن عدم الأخذ بالتغيرات التكنولوجية.

٢. من الناحية العملية: تستمد الأهمية العملية للبحث من خلال ما يلي:
أ. مساعدة منشآت الأعمال بصفة عامة والمصارف بصفة خاصة على تقييم وإدارة وتحسين أدائها بصفة مستمرة من أجل ضبط الخطر الاستراتيجي من خلال تقييم فعالية أسلوب القياس المرجعي.
ب.تركيز الدراسة الميدانية للبحث على قطاع المصارف باعتباره الأكثر قطاعات تأثراً بالتغيرات والتطورات التكنولوجية, وتعتبر ذلك من أهم مصادر الأخطار الاستراتيجية.
ج. تمثل أساس مهم للمحاسبين الإداريينلاحتواءأحد أهم الأخطار الاستراتيجية وهي أخطار الناتجة عن عدم الأخذ بالتغيرات التكنولوجيةمن خلال استخدام اساليب أخرى للمحاسبة الإداريةالاستراتيجية.

خامساً: فروض الدراسة:

يعتمد البحث على الفرضين التاليين:
الفرض الاول:توجد علاقة ذات دلالة إحصائيةموجبة بين احتواء الأخطار الاستراتيجية الناتجة عن عدم الأخذ بالتغيرات التكنولوجية وتعزيز الميزة التنافسية للمصرف.
الفرض الثاني توجد علاقة ذات دلالة إحصائيةموجبة بين فعالية المقاييس المرجعية واحتواء الأخطار الاستراتيجية الناتجة عن عدم الأخذ بالتغيرات التكنولوجية.

سادساً:الدراسات السابقة:

١. دراسة (النعيمي , ٢٠٠٢)[1]

دراسة بعنوان: "قياس المخاطرة الاستراتيجية باستخدام مؤشرات مالية ذات طبيعة استراتيجية (دراسة تطبيقية)".
كما هدفت الدراسة إلى قياسالأخطار الاستراتيجية من خلال استخدام مؤشرات مالية وبيان مدى تأثير تلك الأخطار على الأداء المالي للمصارف، وتحديد المتغيرات البيئية الداخلية والخارجية التي تؤثر فيها.
وقد توصلت الدراسة إلى وجود تأثير سلبي للأخطار الاستراتيجية على الأداء المالي للمصارف، كما أن الأداء المالي الاستراتيجي الجيد يتحقق من خلال تطوير المقدرات

التنظيمية وتنفيذ النشاطات بكفاءة والتعامل البنّاء مع البيئة الخارجية، والنظر إلى الأداء المالي من ناحية العائد والخطر لوضع الرؤية السليمة لمسار عمل المصرف ومساعدة الإدارة على صنع القرارات الصحيحة في ممارسة الأنشطة المصرفية.
كما كان من أهم توصياتها ضرورة اهتمام إدارة المصارف بمفهوم الأخطار الاستراتيجية ووضعها في الاعتبار عند صياغة الاستراتيجيات واتخاذ القرارات المستقبلية.

٢. دراسة (Prasnikar et.al., 2005)[٢]:

دراسة بعنوان: ""Benchmarking as a tool of strategic management.
وتهدف الدراسة بصفة أساسية إلى تطوير أسلوب القياس المرجعي كأداة للإدارة الاستراتيجية من خلال تقديم نموذج القياس المرجعي الشامل.
كما خلصت الدراسة الى ان نموذج القياس المرجعي الشامل يتم من خلال إدماج أربعة أنواع من أسلوب القياس المرجعي وهي القياس المرجعي للميزة التنافسية و القياس المرجعي للعمليات والقياس المرجعي للأداء والقياس المرجعي الاستراتيجي في عملية الإدارة الاستراتيجية وذلك بهدف دعم وتحسين جودة قرار الإدارة الاستراتيجية من خلال ما يلي:

- تحسين فعالية الاستراتيجيات التي تؤدي الى تحقيق الأهداف الاستراتيجية في الأجل الطويل.
- يحسن القياس المرجعي من المزايا التنافسية للشركة في الأجل الطويل.
- تحسين جودة تخطيط الأهداف الاستراتيجية.

في حين أوصت الدراسة بضرورة دعم وتأييد الإدارة العليا لعمليات القياس المرجعي.

٣. دراسة (Sushil , 2008)[٣]:

دراسة بعنوان:"Strategic risks in planning and implementing technology transfer projects" .
وتهدف هذه الدراسة إلى تحديد الأخطار الاستراتيجية المتعلقة بتخطيط وتنفيذ مشروعات نقل التكنولوجيا. وقد خلصت الدراسة إلى ما يلي:

أ- تحديد الأخطار الاستراتيجيةالمتعلقة بمشروعات نقل التكنولوجية وهي تشمل الأخطار التكنولوجية, وأخطار الأعمال,وأخطار الدولة ,والأخطار التنظيمية.
ب- من الاستراتيجيات المقترحة للتحوط من الاخطار الاستراتيجية في مشروعات نقل التكنولوجيا تتمثل في تطوير القدرات وتدريب الموظفين, وتطوير المنشآت ,

وتوسعة النطاق الاستراتيجي, واختيار الأسلوب الصحيح لنقل التكنولوجيا, وأخيراً تهيئة وتعديل التكنولوجيا المكتسبة.

كما كان من أهم توصياتها ضرورة قيام منشآت نقل تكنولوجيا بتقييم الأخطار الاستراتيجية.

٤. دراسة (فرج, ٢٠٠٩)[٤]

دراسة بعنوان: "نموذج مقترح لتحقيق التكامل بين مقياس الأداء المتوازن والمقياس المرجعي للأداء لترشيد التكلفة في منظمات الأعمال مع دراسة تطبيقية".

وتهدف الدراسة بصفة أساسية إلى عمل نموذج مقترح لتحقيق التكامل بين مقياس الأداء المتوازن والمقياس المرجعي للأداء لترشيد التكلفة.

كما خلصت الدراسة إلى ما يلي:

- يؤدي تطبيق أسلوب القياس المرجعي الى تطوير أساليب المحاسبة الإدارية التقليدية والحديثة.
- يؤدي تحقيق التكامل بين مقياس الأداء المتوازن والمقياس المرجعي إلي تعظيم الأرباح

بكل جانب من جوانب نظام قياس الأداء المتوازن الأربعة مقارنة بأفضل الممارسات العملية في مجال الصناعة (شركاء القياس المرجعي) من خلال المقارنة المرجعية لمخرجات النموذج (مؤشرات تحسين الأداء) ويتم ذلك بناءاً على ترشيد تكلفة مدخلات الأداء بالنموذج (مؤشرات تقييم الأداء).

٥. دراسة Dash (and Chopra, 2009)[٥]:

دراسة بعنوان: "Enterprise risk management in the India information technology industry"

وتهدف الدراسة إلى بيان الأخطار المختلفة التي تتعرض لها منشآت تكنولوجيا المعلومات في الهند. وخلصت الدراسة إلى ما يلي:

٦. تشمل الأخطار التي تتعرض لها منشآت تكنولوجيا المعلومات في الهند الأخطار المالية والاستراتيجية والتشغيلية والمجازفة.

٧. تتضمن الأخطار الاستراتيجية على الأخطار الاقتصادية والسياسية وعدم الامتثال والتعاقدية كما تشمل على الأخطار المتعلقة باللوائح الهجرة والفيزا.

٨. تؤثر الأخطار الاستراتيجية تأثير سلبي على إيرادات منشآت الأعمال.

٦. دراسة (Siddiquee et.al., 2009)[٦]:

دراسة بعنوان: "process-time benchmarking: atwo –tier model for bankingfirms".

وتهدف الدراسة إلى بيان الاتجاهات المختلفة لأنواع القياس المرجعي, وكذلك تقديم نموذج للقياس المرجعي متعلق بالعمليات المصرفية.كما خلصت الدراسة ما يلي:

اقتراح نموذج للقياس المرجعي خاص بالعمليات المصرفية من مستويين:

أ- مستوى ١ وهو مستوى داخلي ويتضمن استخدام القياس المرجعي لبيان أفضل فرع حيث تتم المقارنة داخل المصرف باستخدام مستويات مناسبة من المقاييس والفرع الذي يحقق مستوى ينتقل إلى مستوى الثاني.

ب- مستوى ٢ وهو مستوى خارجي وهو المقارنة مع أفضل مصرف في قطاع المصارف بهدف تحقيق ميزة تنافسية مستدامة.

٧. أن القياس المرجعي منهج قوي وعملي لتحقيق التحسينات في أي مجال داخل المنشآت وبالتالي مساعدتها على تقييم موقفها التنافسي مع أفضل أداء المنشآت الأخرى ومن ثم تحويلها إلى منشآت عالمية.

٧. دراسة (Avkiran and Goto , 2011)[٧]

دراسة بعنوان: " tool for scrutinizing bank bailouts based on multi-peer benchmarking" period.

وتهدف الدراسة إلى معرفة تأثير أسلوب القياس المرجعي على سياسات التوزيع الأرباح والتمويل وثروة المساهمين في المصارف اليابانية.

كما خلصت الدراسة إلى أن أسلوب القياس المرجعي له دور مهم في تعزيز سياسات توزيع الأرباح والتمويل وثروة المساهمين في الأمد الطويل.

كما كان من أهم توصياتها تطبيق هذه الدراسة على صناعات أخرى.

٨. دراسة (كوسة, ٢٠١٢)[٨]

بحث بعنوان:"التكامل بين أسلوب القياس المرجعي وأسلوب التكلفة على أساس النشاط بهدف تحسين الأداء –دراسة نظرية".

وقد هدف البحث إلى دراسة إمكانية تحقيق التكامل بين أسلوبي القياس المرجعي والتكلفة على أساس النشاط من خلال استخدام استراتيجية التحسين المستمر بهدف تحسين الأداء الكلي وتحقيق الأهداف الاستراتيجية للمنشأة.

وقد خلص البحث إلى ما يلي:

أ. استخدام القياس المرجعي يساهم في وضع مقاييس مرجعية مالية وغير مالية ترتبط بالأهداف الاستراتيجية للمنشأة تؤدي إلى زيادة الحصة السوقية, وخفض التكلفة وبجودة عالية, والتحسين المستمر بما يلبي متطلبات العملاء, والاستفادة من أداء المنشآت المتميزة واستخدامها لتحسين أداء المنشأة.

ب. أن التكامل بين أسلوبي القياس المرجعي والتكلفة على أساس النشاط يوفران بيانات عن الأنشطة وتكاليفها, وعن أداء المنافسين والمنشآت المتميزة, حيث يعتبر ذلك حجر الأساس في برامج التحسين المستمر, كما يؤدي التكامل الى تحقيق البقاء والاستمرار في مواجهة المنافسة الحادة, والسعي لتحسين الأداء الكلي للمنشأة.

٩. دراسة (هاشم , ٢٠١٢)[٩]

دراسة بعنوان:" تفعيل دور لجان المراجعة في الحد من المخاطر المصرفية الإلكترونية -دراسة ميدانية ".

تهدف الدراسة إلى التعرف على الأخطار الإلكترونية وتحديدها فيما يتعلق بالعمليات المصرفية.

وقد خلصت الدراسة بأن للجان المراجعة دور مهم في الحد من الأخطار الاستراتيجية بالمصارف الإلكترونية.

ومن أهم توصياتها الاهتمام باللجان المراجعة للحد من الأخطار المصرفية ومن أهمها الأخطار الاستراتيجية.

١٠. دراسة (محمود وأخرون , ٢٠١٣)[١٠]

دراسة بعنوان: "الاستخدام المحاسبي للمقارنةالمرجعية باعتمادالنسب المالية وبطاقات الأداءالمتوازن كأدوات لها في تقويم الأداءالمالي للمصارف دراسة تطبيقية في مصرف الموصل للتنمية والاستثمارللسنوات ٢٠٠٣ - ٢٠٠٦".

وهدفت الدراسة إلى معرفة دورأسلوب القياس المرجعي المعتمد علىالنسبالمالية ومقياسالأداء المتوازن في تقويم الأداء المالي لمصرف الموصل للتنمية والاستثمار.

وقد خلصت الدراسة إمكانية استخدام أسلوب القياس المرجعي المعتمد علىالنسبالمالية ومقياسالأداء المتوازن في تقويم الأداء المالي للمصرف والوصول منها إلىنتائج حقيقية وموضوعية تم كّنإداراتها من الوقوفعلىنقاطالقوة في ذلك الأداء والعمل على تعزيزها, ونقاط الضعف منه وبيان مسبباتها والعمل على وضع الاجراءات اللازمة لمعالجتها والتنبؤ بالتوجهات المستقبلية لتلك الإدارات.

ويخلص الباحث في ضوء نتائج الدراسات السابقة الى ما يلي:

- أن أسلوب القياس المرجعي يؤدي إلى تعزيز الميزة التنافسية لمنشآت الأعمال بصفة مستدامة من خلال تحسين الأداء المالي والتشغيلي والاستراتيجي لها ومواكبة تطورات وتغيرات التكنولوجية بشكل مستمر , وكذلك تعزيز إدارة الأخطار بها من خلال أضفاء البعد الاستراتيجي لها.
- بأن الأخطار الاستراتيجية من أهم الأخطار التي تواجه منشآت الأعمال بصفة عامة وقطاع المصارف بصفة خاصة بسبب طبيعة أعمالها باعتبار أن أغلب أموالها التزامات تجاه الغير , كما تعتبر أكثر القطاعات تأثراً بالتغيرات والتقلبات في أذواق ورغبات العملاء.
- الفهم الجيد للأخطار الاستراتيجية المتعلقة الأخطار المتعلقة بعدم مواكبة التغيراتوالتطورات التكنولوجيةتساهم في تعزيز المزايا التنافسية بصفة مستدامة للمصارف وتعزيز الأداء المستقبلي لها.

وبالرغم من تلك المزايا السابقة لأسلوب القياس المرجعي وأهمية موضوع الأخطار المتعلقة بعدم مواكبة التغيرات والتطورات التكنولوجية الا أن الدراسات السابقة لم تتناولتقييم فعالية أسلوب القياس المرجعي في احتواء الأخطار المتعلقة بعدم مواكبة التغيرات والتطورات التكنولوجية, ومن هنا جاءت دراستنا لتناول هذا الموضوع.

سابعاً: الإطار النظري:

أ. الإطار النظري لأسلوب القياس المرجعي:

يعتبر أسلوب القياس المرجعي أداة عملية لتحسين الأداء بالتعلم من أفضل الممارسات والعمليات, وهي تتضمن التطلع نحو الخارج لاختبار كيف يحقق الآخرين مستويات أدائهم وفهم العمليات التي يستخدموها وتحديد أوجه التفوق ونقاط القوة التي تميز المنافسين وتحديد الأنشطة التي تتيح للمنشأة تحقيق المميزات وغلق الفجوة بين أدائها وأداء أفضل المنافسين والتفوق عليه عن طريق تحسين وتطوير الأداء والإنتاجية بحيث تصبح المنشأة أفضل من الأفضل بمعنى تقديم المنتج أو الخدمة بجودة أفضل من أفضل منافس في السوق[١١].

وبالتالي يهدف أسلوب القياس المرجعي إلى تحسين الأداء المستقبلي لمنشآت الأعمال وبالتالي احتواء أهم الأخطار التي تهددها ومن ثم تعزيز الميزة التنافسية لها.

ولقد قدم الكثير من الباحثين العديد من التصنيفات لأنواع القياس المرجعي , إلا أن الباحث يمكن أن يلخص أهمها فيما يلي[١٢]:

١. القياس المرجعي الداخلي: يعتمد هذا النوع على البحث عن أفضل الممارسات داخل أقسام ووحدات المنشأة نفسها ودراسة مدى إمكانية تعميمها على مستوى

المنشأة, ويعتبر هذا النوع من أسهل أنواع القياس المرجعي وذلك بسبب سهولة الوصول الى المعلومات وسهولة نقلها والاستفادة منها بتحويلها إلى أجزاء أخرى بالمنشأة.

٢. القياس المرجعي التنافسي:يعتمد هذا النوع من القياس المرجعي على دراسة الوضع التنافسي للمنشأة ومقارنة المنشأة بمنافسيها، حيث يركز هذا النوع من المقاييس على دراسة الخصائص والأداء للمنتجات الرئيسية والخدمات.

٣. القياس المرجعي العام: يعتمد هذا النوع من القياس المرجعي على إجراء المقارنات المتعلقة بالعمليات والمنتجات المختلفة لكافة المنشآت بغض النظر عن نوع الصناعة التي تعمل بها كل منشأة , ويعتبر هذا النوع مفيد في التعرف على المنشآت المتميزة عالميا على مستوى الصناعات الغير متماثلة.

٤. مقاييس مرجعية للأداء:يقوم هذا النوع من المقاييس المرجعية على مقارنة مقاييس الأداء نفسها الخاصة بالمنشأة مع المنشآت الأخرى بهدف تحديد جودة أداء المنشأة مقارنة بأداء المنشآت الأخرى.

٥. القياس المرجعي للعمليات:في هذا النوع من القياس المرجعي يتم فحص ودراسة العمليات ونظم التشغيل المتميزة التي تطبقها المنشآت الرائدة ومحاولة محاكاة تلك العمليات ونظم التشغيل.

٦. القياس المرجعي الاستراتيجي:يهدف إلى تحسين الأداء الكلي لمنشأة الأعمال من خلال دراسة الاستراتيجيات طويلة الأجل للمنشآت الأخرى وكيفية اتخاذ القرارات الاستراتيجية وتحقيق أفضل الممارسات, أي يعتمد على دراسة استراتيجيات المنشآت الأخرى, حيث يتم استخدام استراتيجيات السوق والتكنولوجيا والتكاليف والإيرادات. الخ وذلك لتحديد الاستراتيجية التنافسية المناسبة للمنشأة.

٧. القياس المرجعي الدولي: يستخدم هذا النوع من القياس المرجعي عندما يكون الشركاء من أكثر من دولة واحدة أي عندما يكون أفضل الممارسين خارج الدولة أو الموجود منهم داخل الدولة لا يكفي لتحقيق نتائج جيدة, وقد ظهر هذا النوع نتيجة للعولمة و التطور التكنولوجي.

ويرى الباحث أن الملائم في هذه الدراسة هو أن نبدأ باستخدام القياس المرجعي الداخلي؛ لكي نتعرف على نقاط القوة والضعف في أداء المصرف وتحديد أماكن التحسن الممكنة, ومن ثم اللجوء إلى القياس المرجعي الخارجي لتحديد فجوات الأداء بين المصرف والمصارف المنافسة ومحاولة التغلب عليها, باعتبار إمكانية تطبيقهما

متاحًا في قطاع المصارف لسهولة تبادل المعلومات سواء داخل فروع المصرف الواحد أو بين المصارف المختلفة مع التأكيد على ضمان السرية.

كما تتلخص أهم متطلبات أسلوب القياس المرجعي فيما يلي:

- أن تطبيق أسلوب القياس المرجعي يجب أن يتم طبقًا للموارد المتاحة والوقت الكافي ومستوى الخبرة والفهم الجيد للمنشأة المراد إجراء عملية القياس المرجعي.
- يجب أن تكون المنشأة قادرة على اكتشاف نقاط الضعف وتحليل أسبابه , وكذلك تميز نقاط القوة في المنشأة وإمكانية الاستفادة منها وتحويلها إلى ميزة تنافسية.
- يعتبر دعم وتأييد الإدارة العليا من أهم متطلبات تطبيق أسلوب القياس المرجعي ؛ لأنه بدون دعم الإدارة العليا تصبح أي مجهودات غير ذات جدوى لإحداث التطوير.
- الالتزام بقواعد السلوك الأخلاقي لأسلوب القياس المرجعي يحقق الفائدة من القياس المرجعي لجميع الأطراف وأي خلل في مبدأ منها يقلل من فائدة القياس المرجعي.

ب. الإطار النظري للأخطار الاستراتيجية الناتجة عن عدم مواكبة للتطورات التكنولوجية

قبل التطرق الى الأخطار الاستراتيجية الناتجة عن عدم مواكبة التغيروالتطورات التكنولوجية يجب التطرق للأخطار الاستراتيجية التي تعتبر الأخطار الناتجة عن عدم رضا العملاءجزء منها .

وتمثل الأخطار الاستراتيجية تلك التهديدات والفرص التي تواجه المصارف نتيجة لعدم مواكبتها للتطورات التكنولوجية والتغيرات في اللوائح والتشريعات المحلية والخارجية وكذلك عدم مواكبتها للتقلبات الاقتصادية والتغيرات في أذواق ورغبات العملاء مما يؤثر على تحقيق أهدافها الاستراتيجية ومن ثم المحافظة على ميزتها التنافسية بصفة مستدامة.

إن الخطر الاستراتيجي من الممكن أن ينشئ من مصدرين رئيسيين و بالتحديد هما عوامل الخطر الخارجية و عوامل الخطر الداخلية , ويمكن توضيحها كما يلي:[١٣]

المصدر الأول: عوامل الخطر الخارجية: وتعني عوامل الخطر التي يصعب على منشأة الأعمال السيطرة عليها أو تلك التي ليس للمنشأة أية رقابة أو سيطرة عليها, كما أنها تؤثر أو تمنع تطبيق الخطة الاستراتيجية من تحقيق الهدف, ومن أهم هذه العوامل ما يلي:

١. المنافسة: وهي تتعلقباشتداد المنافسة من المنشآت الأخرى في نفس الصناعة, حيث أن المنافسة الهدامة من قبل المنافسين المتعددين الذين يستهدفون في آن واحد نفس القطاع السوقي له تأثير سلبي على أداء المنشآت, وبالتالي يجب على المنشأة أن تقوم بتحليل قدرات منافسيها وموقفهم السوقي وفقا لظروف السوق دائمة التغير, بما في ذلك تأسيسالخطة الاستراتيجية وخطة العمل حتى تصبح متلائمة مع المنافسة الحالية والمستقبلية

٢. التغير في سلوك العملاء المستهدفين: إن التغير في أذواق العملاء وولاءهم من المتغيرات المهمة التي تؤثر على منشآت الأعمال, حيث تؤثر على قاعدة عملاء المنشآت ومن ثم إيراداتهم, وعلى هذا فإن مجالس الإدارة و الإدارة العليا في منشآت الأعمال لابد أن تقوم بعملية تقييم ومراقبة لعملائها الحاليين والمحتملين ومحاولة تقديم أفضل الخدمات والمنتجات إلى هؤلاء العملاء وذلك من أجل تخفيف خطر فقدان الحصة السوقية و هوامش الربح.

٣. التغير التكنولوجي: تعد التغيرات التكنولوجية الحديثة من أهم التغيرات المؤثرة على عمل منشآت الأعمال, حيث تواجه منشأة الأعمال الأخطار التي تنبع من التكنولوجيا وذلك من خلال جهود المنافسين لتطوير الأنظمة والخدمات الأكثر كفاءة بأقل تكلفة, وفي الأسواق شديدة التنافسية بدرجة عالية, فإذا لم تقوم المنشآت بإدارة الخطر الناشئ من التكنولوجيا فإنها من المحتمل أن تتعرض لخسارة وفقدان حصتها السوقية بسبب عدم قدرتها على المنافسة ارتكازا على الخدمات والأسعار, وأما في الأسواق الأقل تنافسا ربما لا تحتاج المنشأة إلى اتباع أحدث التكنولوجيات, ولكن يجب عليها التأكد من أن مستوى التكنولوجيا المستخدمة كاف للحفاظ على قاعدة العملاء.

٤. العوامل الاقتصادية: وهي تشير إلى الظروف الاقتصادية على المستوى العالمي أو المحلي التي يمكن أن تؤثر على منشآت الأعمال، حيث تؤثر على مستوى الأرباح والتمويل الرأسمالي لمنشآت الأعمال خصوصاً أثناء فترة الركود الاقتصادي, ولكن مستوى شدة التأثير يتوقف على نطاقعمليات منشآت الأعمال و قدرتها على التأقلم والتعديل, و من ثم فإن الإدارة العليا لابد أن تقوم بشكل مستمر بتقييم مستوى خطر المنشأة بالإضافة إلى رقابة المستوى الحالي و مواجه الظروف الاقتصادية و التنبؤ بالتأثير الذي من المحتمل أن يحدث في المستقبل.

٥. التنظيم(الامتثال): وهي تتمثل في القواعد والتنظيمات والتشريعات التي تفرضها السلطات المختلفة التي تحكم ممارسات وأعمال المنشآت, وهي معرضة للتغير

لأي سبب من الأسباب وبالتالي تتطلب مزاجعة ومراقبة بشكل مستمر من قبل المنشآت حتى لا تتعارض مع تطبيق الخطة الاستراتيجية وخطة العمل.

٦. سلسلة التوريد: وهي تشمل الأخطار الناشئة من عرقلة سلسلة التوريد.

المصدر الثاني: عوامل الخطر الداخلية: وتعني عوامل الخطر التي يتم السيطرة عليها من قبل المنشأة و لكنها تؤثر على أو تمنع تطبيق الخطة الاستراتيجية من تحقيق الهدف, ومن أهم هذه العوامل ما يلي:

١. الهيكل التنظيمي: يقصد به تنظيم رسمي للأدوار والعلاقات بين الأفراد والأقسام والإدارات والمساهمين من أجل تحقيق أهداف المنشأة, حيث يعتبر الهيكل التنظيمي ذات أهمية بالنسبة لتطبيق الخطة الاستراتيجية وخطة العمل من أجل تحقيق الهدف الاستراتيجيودعم تنفيذ الاستراتيجية, حيث أن منشأة الأعمال التي ليس لديها هيكل تنظيمي كفء وفعال من المحتمل أن يتسبب في وجود مشاكل في الفصل في الوجبات

والأدوار بالمنشأة ينتج عنه وجود مشاكل بين الإدارة والملاك , وبالتالي علىمنشأة الأعمال أن يكون لديها هيكل تنظيمي يتلاءم مع خطتها الاستراتيجية و خطة العمل الخاصة بها وتكون قادر على منع صراعات المصالح بين الأطراف داخل المنشأة والأطراف الخارجية.

٢. كفاية المعلومات: يجب علىمنشأة الأعمالأن يكون لديها معلومات كافية حتى تقوم بإدارة الخطر الاستراتيجي, فإذا كانت المعلومات غير كافية وليست في الوقت المناسب قد تؤدي الىأعاقة فهم ظروف السوق, وبالتالي يؤثر على صياغة الخطة الاستراتيجية وخطة العمل وتحقيق الهدف. ومن ثم فإن المنشأة لابد أن يكون لديها

معلومات كافية حول العملاء المستهدفين و احتياجاتهم ووضع المنافسين و ذلك حتى يتم استخدام هذه المعلومات في وضع استراتيجية العمل والحفاظ على الحصة السوقية والأرباح.

٣. التكنولوجيا: يجب أن تكون التكنولوجيا المستخدمة في منشآت الأعمال قادرة على المنافسة و خدمة احتياجات عملائها, وكذلك معالجة الصفقات الجديدة.

٤. العلامات التجارية: يعتبر التغير في قيمة العلامات التجارية من المتغيرات المهمة التي تؤثر على منشآت الأعمالوميزتها التنافسية .

٥. فشل المشروع: وهي تتعلق بعملية فشل مشروع جديد, أي أن عمليات الاندماج أو الاقتناء التي تم الدخول فيها بدون التفكير في تكاليف التكامل أو الاندماج أو الجدولة.

ج. احتواء الأخطار الاستراتيجيةالمتعلقة بعدم مواكبة التغيرات والتطورات التكنولوجية:

تهدد الأخطار الاستراتيجية الناتجة عن عدم مواكبة التطورات والتغيرات التكنولوجية استمرار وبقاء المصارف في أداء أعمالها, ومن ثم التأثير في المحافظة على ميزتها التنافسية بصفة مستدامة بسبب اعتبارها اكثر القطاعات عرضه للتغيرات والتطوراتالتكنولوجية,وبالتالي كان من الضروري احتواء هذه الأخطار من خلال مواكبة التطورات والتغيرات التكنولوجية ويتحقق ذلك من خلال تخفيض الأخطار الناشئة عن عدم مواكبة التطورات والتغيرات التكنولوجية ويتحقق ذلك عن طريقالارتفاع في معدل الإضافات والابتكارات والتطورات التكنولوجية وكذلك الارتفاع في معدل تطويرالخدمات المصرفية وكفاءة العاملين.ولتخفيض تلك الأخطار يتم من خلال ربطها بالمقاييس المرجعية المستهدفة المتعلقة بها و المستخرجة من المقارنة بين المقاييس المرجعية للمصرف مع المقاييس المرجعية للمصارف الأخرى المتميزة. ويمكن بيان احتواء الأخطار الاستراتيجية الناتجة عن عدم مواكبة التطورات والتغيرات التكنولوجية في المصرف في الشكل التالي:

شكل رقم(١)

احتواء الأخطار الاستراتيجية الناشئة عن عدم مواكبة تطورات التكنولوجية

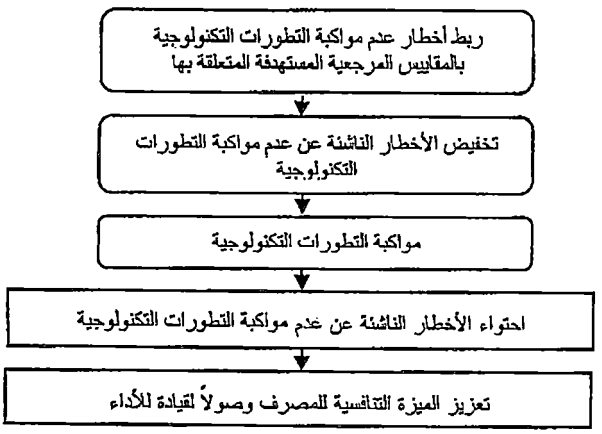

المصدر: اعداد الباحث.

ثامناً: تحليل البيانات واختبار فروض البحث:

الفرض الأول:

يتعلق الجزء الأول من أسئلة قائمة الاستقصاء بالفرض الرئيسي الأول الذي ينص على أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية موجبة بين احتواء الأخطار الاستراتيجية الناتجة عن عدم الأخذ بالتغيرات التكنولوجيةوتعزيز الميزة التنافسية للمصرف.

أ.تحليل البيانات المرتبطة بالفرض الرئيسي الأول وصفياً: ويمكن التوصيف الإحصائي للإجابة على أسئلة المرتبطة بالفرض الرئيسي الأول بالجدول التالي:

جدول رقم(١)

آراء المشاركين في البحث حول مدى مساهمة احتواء الأخطار الاستراتيجية الناتجة عن عدم الأخذ بالتغيرات التكنولوجية في تعزيز الميزة التنافسية للمصرف

م	البيان	الوسط الحسابي	الخطأ المعياري للمتوسط	الانحراف المعياري	المدى	معامل الاختلاف %	الأهمية النسبية %
١	تحسين الأداء الاستراتيجي للمصرف	٤.٥٨	٠.٠٨	٠.٦٣	٢	١٣.٨٤	٩١.٦٩
٢	ميزة تنافسية مستدامة	٤.٢٧	٠.٠٩	٠٧٦	٢	١٧.٧٨	٨٥.٥٣
٣	الوصول الى القيادة المرجعية	٤.١٦	٠.٠٩	٠.٧٤	٢	١٧.٧٧	٨٣.٣٨

من خلال الجدول السابق يتضح أن نسبة الموافقة بلغت ٩١.٦٩% على أن احتواء الأخطار الاستراتيجية يساهم فيتحسين الأداء الاستراتيجي للمصرف, كما أن نسبة الموافقة بلغت ٨٥.٥٣% على أن احتواء الأخطار الاستراتيجية يساهم في تعزيز الميزة التنافسية المستدامة, في حين أن نسبة الموافقة بلغت ٨٣.٣٨% على أن احتواء الأخطار الاستراتيجية يساهم في الوصول الى القيادة المرجعية لقطاع المصارف.

يتضح من خلال ما سبق أن احتواء الأخطار الناتجة عن عدم الأخذ بالتغيرات التكنولوجيةيساهم بشكل كبير جداً في تعزيز الميزة التنافسية للمصرف من خلال تحسين الأداء الاستراتيجي وتعزيز الميزة التنافسية المستدامة للمصرف وكذلك الوصول إلى القيادة المرجعية لقطاع المصارف لأن نسبة الموافقة تجاوزت ٨٠%.

ب. اختبار الفرض الأول إحصائياً:

لاختبار الفرض الرئيسي الأول يتم صياغته في صورة إحصائية كما يلي:

فرض العدمH_0" لا توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائيةموجبة بين احتواء الأخطار الاستراتيجية الناتجة عن عدم الأخذ بالتغيرات التكنولوجية وتعزيز الميزة التنافسية للمصرف".

فرض بديل H_1" توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية موجبةبين احتواء الأخطار الاستراتيجية الناتجة عن عدم الأخذ بالتغيرات التكنولوجية وتعزيز الميزة التنافسية للمصرف".

ولاختبار الفرض يتم استخدام أسلوب الانحدار الخطي البسيط (SLR) بطريقة المربعات الصغرى (LSM) حتى يتم اختبار معنوية العلاقة بين متغيرين أحدهما تابع والآخر مستقل وكانت نتائج تحليل الانحدار موضحه بالجدولين التاليين:

جدول رقم (٢)

اختبار معاملات الانحدار ونتائج الارتباط للفرض الرئيسي الأول

المتغير المستقل	معامل الانحدار	قيمة t	مستوى الدلالة	القرار عند (α=٠.٠٥)	معامل ارتباط بيرسونr	قيمة ديربن واتسون Dw
احتواء الأخطار الناتجة عن عدم الأخذ بالتغيرات التكنولوجية	٠.٥٠٧	٧.٨٦	٠.٠	معنوي	٠.٧٠٤	٢.١٦

جدول رقم (٣)

تحليل التباينANOVA للفرض الرئيسي الأول

مصادر الاختلاف	درجات الحرية	قيمة F	مستوى الدلالة	القرار عند (α=٠.٠٥)	معامل التحديد r^2	النسبة الغير مفسرة
الانحدار البواقي	١ ٦٣	٦١.٨	٠.٠	معنوي	%٤٩.٥	%٥٠.٥

قيم جدولية مستخرجة من جداول DW DU =١.٤٦٧ DL= ١.٤٠٧

من نتائج الجدولين السابقين نجد أن:

١- قيمة مستوى الدلالة في الجدول الخاص باختبار معامل ارتباط بيرسون وكذلك معامل الانحدار للعلاقة بين احتواء الأخطار الاستراتيجية الناتجة عن عدم الأخذ بالتغيرات التكنولوجيةوتعزيز الميزة التنافسية للمصرف أقل من قيمة مستوى المعنوية(α= ٠.٠٥) مما يعنى معنوية العلاقة بين احتواء الأخطار الناتجة عن عدم الأخذ بالتغيرات التكنولوجية وتعزيز الميزة التنافسية للمصرف.

٢- إشارة كل من معامل ارتباطبيرسون ومعامل الانحدار الواردة في الجدول رقم (١٠) إشارة موجبة مما يعنى وجود علاقة طردية معنوية ذات دلالة احصائية بين احتواء الأخطار الاستراتيجية الناتجة عن عدم الأخذ بالتغيرات التكنولوجيةوتعزيز الميزة التنافسية للمصرف.

٣- قيمة مستوي الدلالة من تحليل التباين (ANOVA) لاختبار معنوية النموذج ككل اقل من قيمة مستوى الدلالة (α= ٠.٠٥) مما يعنى إمكانية الاعتماد على نموذج الانحدار وتعميم النتائج على مجتمع البحث.

٤- بلغت قيمة معامل التحديد r^2 ٤٩.٥% وهذا يعنى أن احتواء الأخطار الاستراتيجية الناتجة عن عدم الأخذ بالتغيرات التكنولوجيةمسئولة عن تفسير ما نسبته٤٩.٥% من التغيرات التى تحدث في تعزيز الميزة التنافسية للمصرف وهناك ما قيمته ٥٠.٥% يرجع إلى عوامل أخري بالإضافة إلي حد الخطأ العشوائي(random error).

٥- قيمة إحصائية ديربن واتسون Dw المحسوبة تبلغ ٢.١٦ وبالنظر إلى القيم الجدولية لجداول Dw عن حجم عينة ٦٥ يتضح أن القيمة المحسوبة تتراوح بين القيمتين(٤-Du ,Du) وهذا يعنى عدم وجود لمشكلة الارتباط الخطي لأخطاء معادلة الانحدار(Auto correlation).

مما سبق يمكن رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل الذى ينص علي أنه " توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائيةبين احتواء الأخطار الاستراتيجية الناتجة عن عدم الأخذ بالتغيرات التكنولوجيةوتعزيز الميزة التنافسية للمصرف.

الفرض الثاني: يتعلق الجزء الثاني من اسئلة قائمة الاستقصاء بالفرض الثاني الذي ينص على أنه" توجد علاقة ذات دلالة احصائية موجبة بين فعالية المقاييس المرجعية واحتواء الأخطار الاستراتيجية الناتجة عن عدم الأخذ بالتغيرات التكنولوجية".

أ. تحليل بيانات الفرض الثاني وصفياً: ويمكن التوصيف الإحصائي للإجابة على أسئلة المرتبطة بالفرض الثاني بالجدولين رقم (٤) و (٥) كما يلي:

جدول رقم (٤)

آراء المشاركين في البحث حول مدى تعبير المؤشرات التالية عن زيادة الأخطار الناتجة عن عدم مواكبة التغيرات التكنولوجية

م	مؤشرات زيادة أخطار عدم مواكبة التغيرات التكنولوجية	الوسط الحسابي	الخطأ المعياري للمتوسط	الانحراف المعياري	المدى	معامل الاختلاف %	الاهمية النسبية %
١	انخفاض الإضافات التكنولوجية.	٤.٤٣	٠.٠٩	٠٧٢	٢	١٦.٤٣	٨٨.٦١
٢	انخفاض الابتكار التكنولوجي	٤	٠.١١	٠.٨٨	٤	٢٢.٠٩	٨٠
٣	انخفاض التطورالتكنولوجي	٤.١٢	٠.١٠	٠.٧٨	٣	١٨.٩٣	٨٢.٤٦
٤	انخفاض الاستجابة التكنولوجية	٤.٠٩	٠.١٠	٠.٨٠	٣	١٩.٦٦	٨١.٨٤
٥	عدم كفاءة ومهارة العاملين بالمصرف للأعمال الحديثة.	٤.٥٣	٠.٠٩	٠.٧٥	٣	١٦.٥٦	٩٠.٧٦
٦	انخفاض مؤشر البنية التحتية المتطورة مثل ماكينة الفيزا والأنترنت وقاعدة البيانات.	٤.٣٦	٠.٠٩	٠.٧٤	٣	١٦.٩٥	٨٧.٣٨
٧	انخفاض تطور الخدمات المصرفية.	٤.٤	٠.٠٩	٠.٧٢	٢	١٦.٤٦	٨٨
٨	انخفاض التطور البحثي.	٣.٨٧	٠.١٠	٠.٨٣	٣	٢١.٦٣	٧٧.٥٣

يتضح من خلال الجدول السابق أن نسب الموافقة بلغت ٨٨.٦١% , ٨٠% ,

م	المقاييس المرجعية	الوسط الحسابي	الخطأ المعياري للمتوسط	الانحراف المعياري	المدى	معامل الاختلاف %	الأهمية النسبية %
١	القياس المرجعي لمعدل الإضافات التكنولوجية.	٤.٤٣	٠.٠٩	٠٧٢	٢	١٦.٤٣	٨٨.٦١
٢	القياس المرجعي لمعدل الابتكار التكنولوجي.	٤	٠.١١	٠.٨٨	٤	٢٢.٠٩	٨٠
٣	القياس المرجعي لمعدل التطور التكنولوجي.	٤.١٢	٠.١٠	٠.٧٨	٣	١٨.٩٣	٨٢.٤٦
٤	القياس المرجعي لمعدل الاستجابة التكنولوجية.	٤.٠٩	٠.١٠	٠.٨٠	٣	١٩.٦٦	٨١.٨٤
٥	القياس المرجعي لمؤشر عدد العاملين ذو كفاءة عالية.	٤.٥٣	٠.٠٩	٠.٧٥	٣	١٦.٥٦	٩٠.٧٦
٦	القياس المرجعي لمؤشر البنية التحتية المتطورة .	٤.٣٦	٠.٠٩	٠.٧٤	٣	١٦.٩٥	٨٧.٣٨

٨٢.٤٦%,٨١.٨% , ٩٠.٧٦% , ٨٧.٣٨% , ٨٨%, ٧٧.٥٣% على أن المؤشرات التالية على التوالي وهي انخفاض الإضافاتالتكنولوجية انخفاض الابتكار التكنولوجي, وانخفاض التطور التكنولوجي, وانخفاض الاستجابة التكنولوجية, وعدم كفاءة ومهارة العاملين

بالمصرف للأعمال الحديثة, وانخفاض مؤشر البنية التحتية المتطورة, وانخفاض تطورالخدمات المصرفية, وانخفاض التطور البحثي, تعكس زيادة أخطار عدم تعظيم القيمة للمصرف, ومن خلال نسب الموافقة السابقة تتضح بأنها موافقة هامة جداً لتجاوزها نسبة ٨٠% باستثناء مؤشر التطور البحثي بالموافقة الهامة وقد يرجع ذلك الى اعتماد المصارف على التكنولوجية المتطورة جاهز من خارجها أكثر من اعتمادها على البحث العلمي داخلها.

جدول رقم (٥)

آراء المشاركين في البحث حول مدى مساهمة المقاييس المرجعيةالتالية في التقليل من الأخطار الاستراتيجية الناتجة عن عدم مواكبة التغيرات التكنولوجية

٧	القياس المرجعي لمؤشر تطور الخدمات المصرفية.	٤.٤	٠.٠٩	٠.٧٢	٢	١٦.٤٦	٨٨
٨	القياس المرجعي لمؤشر التطور البحثي.	٣.٨٧	٠.١٠	٠.٨٣	٣	٢١.٦٣	٧٧.٥٣

يتضح من خلال الجدول السابق أن نسب الموافقة بلغت ٨٨.٦١% , ٨٠% , ٨٢.٤٦%, ٨١.٨٤% , ٩٠.٧٦% , ٨٧.٣٨% , ٨٨% , ٧٧.٥٣% على أن المقاييس المرجعية التالية على التوالي وهي معدل الإضافات التكنولوجية,ومعدل الابتكار التكنولوجي, و معدل التطور التكنولوجي, ومعدل الاستجابة التكنولوجية المرجعي, ومؤشر عدد العاملين ذو كفاءة ومهارة عالية, ومؤشر البنية التحتية المتطورة , ومؤشر تطور الخدمات المصرفية, و مؤشر التطور البحثي, تساهم في التقليل من الأخطار الناتجة عن عدم مواكبة التغيرات التكنولوجية, ومن خلال نسب الموافقة السابقة تتضح بأنها موافقة هامة جداً لتجاوزها نسبة ٨٠% باستثناء مؤشر التطور البحثي بالموافقة الهامة بسبب اعتماد المصارف على التقنية والتكنولوجية المتطورة جاهز من خارجها أكثر من اعتمادها على البحث العلمي داخلها.

ب.اختبار الفرض الثانيإحصائيا: لاختبار هذا الفرض يتم صياغته في صورة إحصائية كما يلي:

فرض العدمH_0": " لا توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية موجبةبين فعالية المقاييس المرجعية و احتواء الأخطار الناتجة عن عدم الأخذ بالتغيرات التكنولوجية."

فرض بديل: H_1 "توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية موجبةبين فعالية المقاييس المرجعية واحتواء الأخطار الناتجة عن عدم الأخذ بالتغيرات التكنولوجية".

ولاختبار الفرض تم استخدام أسلوب الانحدار الخطي البسيط (SLR) بطريقة المربعات الصغرى (LSM) حتى يتم اختيار معنوية العلاقة بين متغيرين أحدهما تابع والآخر مستقل وكانت نتائج تحليل الانحدار موضحه بالجداول التالية:

جدول رقم (٦)

اختبار معاملات الانحدار ونتائج الارتباط بالفرض الثاني

المتغير المستقل	معامل الانحدار	قيمة t	مستوى الدلالة	القرار عند (α=٠.٠٥)	معامل ارتباط بيرسونr	قيمة ديرين واتسون Dw
مدى فعالية المقاييس المرجعية	٠.٧١٩	٧.٤٥	٠.٠	معنوي	٠.٦٨٥	١.٨٠٤

قيم جدولية مستخرجة من جداول DW DU =١.٤٦٧ DL= ١.٤٠٧

جدول(٧)

تحليل التباينANOVA بالفرض الثاني

مصادر الاختلاف	درجات الحرية	قيمة F	مستوى الدلالة	القرار عند (α=٠.٠٥)	معامل التحديد r^2	النسبة الغير مفسرة
الانحدار	١	٥٥.٦٣	٠.٠	معنوي	%٤٦.٩	%٥٣.١
البواقي	٦٣					

من نتائج الجداول السابقة نجد أن:

١- قيمة مستوى الدلالة في الجدول الخاص باختبار معامل ارتباط بيرسون وكذلك معامل الانحدار للعلاقة بين فعالية المقاييس المرجعية و احتواء الأخطار الناتجة عن عدم الأخذ بالتغيرات التكنولوجيةأقل من قيمة مستوى المعنوية(٠.٠٥ = α) مما يعنى معنوية العلاقة بين فعالية المقاييس المرجعية و احتواء الأخطار الناتجة عن عدم الأخذ بالتغيرات التكنولوجية.

٢- إشارة كل من معامل ارتباطبيرسون ومعامل الانحدار الوارد في الجدول رقم (٢٢) إشارة موجبة مما يعنى وجود علاقة طردية معنوية ذات دلالة إحصائية بين فعالية المقاييس المرجعية واحتواء الأخطار الناتجة عن عدم الأخذ بالتغيرات التكنولوجية.

٣- قيمة مستوي الدلالة من تحليل التباين ANOVA لاختبار معنوية النموذج ككل أقل من قيمة مستوى الدلالة (٠.٠٥ =α)مما يعنى إمكانية الاعتماد على نموذج الانحدار

٤- وتعميم النتائج على مجتمع البحث.

٥- تبلغ قيمة معامل التحديد r^2 ٤٦.٩%وهذا يعنى أن فعالية المقاييس المرجعية مسئولة عن تفسير ما نسبته ٤٦.٩% من التغيرات التى تحدث في احتواء الأخطار الناتجة عن عدم الأخذ بالتغيرات التكنولوجية وهناك ما قيمته ٥٣.١% يرجع إلى عوامل أخري بالإضافة إلي حد الخطأ العشوائي random error.

٦- قيمة إحصائية ديربن واتسونDw المحسوبة تبلغ ١.٨٠٤, وبالنظر إلى القيم الجدولية لجداول Dw عن حجم عينة ٦٥ يتضح أن القيمة المحسوبة تتراوح بين القيمتين (Du , Du-٤) وهذا يعنى عدم وجود لمشكلة الارتباط الخطي لأخطاء معادلة الانحدار Auto correlation.

مما سبق يمكن رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل الذى ينص علي أنه" توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية موجبة بين فعالية المقاييس المرجعية و احتواء الأخطار الاستراتيجية الناتجة عن عدم الاخذ بالتغيرات التكنولوجية".

تاسعاً:النتائج وتوصيات الدراسة:

أ. نتائج الدراسة:

١. فيما يتعلق بالفرض الأول تم رفض فرض العدم H_0"لا توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية موجبة بين احتواء الأخطار الاستراتيجية وتعزيز الميزة التنافسية للمصرف", وقبول فرض بديل H_1"توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين احتواء الأخطار الاستراتيجية وتعزيز الميزة التنافسية للمصرف".

٢. فيما يتعلق بالفرض الثاني تم رفض فرض العدم H_0" " لا توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية موجبة بين فعالية المقاييس المرجعية و احتواء الأخطار الناتجة عن عدم الاخذ بالتغيرات التكنولوجية". وقبول فرض البديل: H_1 "توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية موجبة بين فعالية المقاييس المرجعية و احتواء الأخطار الناتجة عن عدم الأخذ بالتغيرات التكنولوجية".

ب. توصيات الدراسة: في إطار تحقيق أهداف هذه الدراسة وبعد استعراض أهم النتائج التي تم التوصل إليها, يوصي بما يلي:

- يجب أن تكون البنية التحتية للمصارف مواكبة للمستحدثات والتغيرات والتطورات التكنولوجية التي تطرأ على بيئة الأعمال المصرفية حيث أن نجاح المصارف واستمرارها في البقاء مرهون بمدى قدرتها على التكيف ومواكبة هذه التغيرات والتطورات باعتبارها الأكثر القطاعات تأثراً بها, كما تساعد على التواصل الفعال مع العملاء حتى تصبح الخدمات المصرفية اكثر ملائمة زمنية ومكانية للعملاء.
- يجب اهتمام المصارف التجارية الليبية بأسلوب القياس المرجعي كأسلوب تقييم أداء استراتيجي بهدف احتواء الأخطار الاستراتيجية وتعزيز الميزة التنافسية لها, وذلك من
خلال عقد ندوات توعوية بمفهوم وأهداف وفوائد أسلوب القياس المرجعي.
- إجراء المزيد من الدراسات والبحوث العلمية المستقبلية فيما يتعلق بدور أسلوب القياس المرجعي في احتواء الأخطار الناتجة عن التقلبات في أداء سلاسل التوريد.

هوامش الدراسة:

١. شهاب الدين النعيمي , "قياس المخاطرة الاستراتيجية باستخدام مؤشرات مالية ذات طبيعة استراتيجية (دراسة تطبيقية)", مجلة دراسات العلوم الأدارية ,الجامعة الأردنية عمان , المجلد ٢٩, العدد الأول ,كانون ثاني ٢٠٠٢ , ص ص ١٨٣, ١٩٧.

2. JanezPrasnikar ; ZigaDebeljak and Ales Ahcan ," Benchmarking as a tool of strategic management", Total Quality Management , Vol.16 , No.2, March 2005, pp.257-275.

3. Sushi, ," Strategic risks in planning and implementing technology" Indian Institute of Technology (IIT), New Delhi, consultancy assignment given by the Asian and Pacific Centre for Transfer of Technology (APCTT), Guidebook on Technology Transfer Mechanisms, 2008.
www.businessasia.net/GuideBookTechTranMech.aspx.

٤. إيمان أحمد علي فرج ," نموذج مقترح لتحقيق التكامل بين مقياس الأداء المتوازن والمقياس المرجعي للأداء لترشيد التكلفة في منظمات الأعمال مع دراسة تطبيقية ", رسالة دكتوراه غيرمنشوره في فلسفة المحاسبة , كلية التجارة بالإسماعيلية , جامعة قناة السويس , ٢٠٠٩.

٥. Mihir Dash and ArchicaChopra"Enterprise risk management in the Indiainformation technology industry"., June 23, 2009.http://ssrn.com/abstract=1424508.

6. Mohammad Siddiquee; FarhadHossain and Sheikh FerozeRehan , "process-time benchmarking:atwo –tier model for banking firms" ,2009 from http:// SSRN. com/abstract=1359466.

7. Necmi K. Avkiran and Mika Goto ," tool for scrutinizing bank bailouts based on multi-period peer benchmarking", Pacific-Basin Finance Journal , Vol. 19 , 2011, pp. 447-469.

٨. خديجة محمد كوسة, "التكامل بين أسلوب القياس المرجعي وأسلوب التكلفة على أساس النشاط بهدف تحسين الأداء – دراسة نظرية ", المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة, كلية التجارة, جامعة عين شمس, العدد الرابع, أكتوبر ٢٠١٢, ص ص ١٣٨١-١٤٠٤.

٩. د. أماني هاشم السيد حسن هاشم , "تفعيل دور لجان المراجعة في الحد من المخاطر المصرفية الإلكترونية (دراسة ميدانية)", المجلة العلمية التجارة والتمويل , كلية التجارة , جامعة طنطا , العدد الأول , مارس٢٠١٢ , ص ص ٣٠١-٣٦٧.

١٠. صدامحمدمحمود وعليابراهيمحسين و ليثنعمانحسون ," الاستخدام المحاسبي للمقارنةالمرجعية باعتمادالنسبالماليةوبطاقاتالأداءالمتوازنكأدواتلها فيتقويمالأداءالماليللمصارف

دراسةتطبيقيةفيمصرفالموصلللتنميةوالاستثمارللسنوات ٢٠٠٣- ٢٠٠٦", تنمية الرافدين , العدد ١١٣ , المجلد ٣٥ , ٢٠١٣, ص ص ٣٩-٧٦.

١١. د. صفاء محمد عبدالدايم , "دراسة تحليلية لمدخل المقارنة المرجعية كأحد الاتجاهات الحديثة لإدارة
التكاليف ودعم القدرة التنافسية للمنشأة (دراسة تطبيقية)", مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين , العدد السادس والسبعون , السنة التاسعة والأربعون , ٢٠١٠,ص ٢٠٨.

١٢. يمكن الرجوع إلى:- Larisa Dragolea and DenisaCotîrlea, op.cit, pp.814-815.

- Elizabeth Barber ,op.cit ,pp. 302--303.
- منال فؤاد عبد الرازق, مرجع سابق , ص١٩.

١٣. يمكن الرجوع إلى:- Adrian J. Slywotzky and John Drzik ," op.cit,pp.78-87.

- Financial Institutions Supervision and Bank of Thailand, op.cit, pp.5-8.
- ZigengLiu ,op.cit , pp.3-4.